﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۗ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ١٣٦﴾ [الأنعام: 136]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقةُ بينَ تهديدِ الكَفَرةِ بسُوءِ العاقبةِ، وجَعْلِ الشّركاءَ نُظَراءَ للخالقِ المنزَّهِ

بعدَما أوردَ منَ التّهديدِ والوعيدِ في قولِه: ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ﴾ بيّنَ هنا مَوضِعَ ظلمِهم ومكانتِهم الّتي يُنافِحونَ عنها؛ وانحطاطَ شأنِهم، ودنوَّ عقولِهم وقراراتِهم؛ ووضَّحَ أنَّ من أمثلةِ أسبابِ التّهديدِ السّابقِ بالإهلاكِ ما يفعَلونَهُ منَ الإشراكِ باللّه أوَّلًا، فجعَلوا من صدقاتِهم ونُذورِهم للشّركاءِ؛ بل إنّهم تَجاوزوا ذلك، فأوغَلُوا في حُبِّ الشّركاءِ، فجعَلُوا لهم خصوصيّةً وشأنًا هي أكملُ عندَهُم من شأنِهِ سبحانَه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ذَرَأَ﴾: أصلُ الذَّرءِ: إظهارُ اللّهِ تعالى ما أبدَاهُ[1]؛ يُقالُ: ذَرَأَ اللّهُ الخَلْقَ يذْرَؤُهُم ذَرْءًا وذَرْوًا: إذا خَلَقَهُمْ، والذَّرْءُ من قولِكَ: ذَرَأْنا الأرضَ؛ أي: بَذَرْناها[2]. ومِن صِفاتِ اللّهِ تعالى: الذَّارِئُ[3] الّذي ذَرَأَ الخَلْقَ؛ أَي: أَنْشأَهُم وكثَّرَهُم، فدلالةُ الذَّرءِ الإنماءُ؛ لِأَنَّ إنشاءَ شيءٍ تكثيرٌ وإنماءٌ[4]، وهو المقصودُ منَ الآيةِ.

2) ﴿ٱلۡحَرۡثِ﴾: أصلُ الحَرثِ هو الكَسْبُ وَالجَمْعُ؛ وَبِهِ سُمِّي الرَّجُلُ حارِثًا[5]. والحَرْثُ والحِراثَةُ: العَملُ في الأَرضِ زَرعًا كانَ أَو غَرسًا،

(1) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (ذرأ).
(2) الخليل، العين: (ذرأ).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ذرأ).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ95.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حرث).

وقد يكون الحَرثُ نفسَ الزَّرعِ[1]، والاحتراثُ منَ الزَّرعِ، ومِن كَسْبِ المالِ[2]، والمَرأةُ حَرْثُ الزَّوجِ، فهذا تَشبيهٌ؛ وذلك أنَّها مُزْدَرَعُ وَلَدِهِ، قالَ اللّهُ تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 223]، والحَرثُ مُرَادٌ به في الآيةِ: الزّروعُ والثّمارُ.

3) ﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾: مُفرَدةُ (نِعَم)؛ أَصلٌ واحِدٌ يَدُلُّ على تَرَفُّهٍ وَطيبِ عَيْشٍ وصَلاحٍ، مِنهُ النِّعمَةُ: ما يُنعِمُ اللّهُ تعالى على عَبدِهِ به مِن مَالٍ وعَيشٍ[3]، وبِناؤُها بِناءُ المَرَّة من الفِعْلِ كالضَّربَةِ والشَّتْمَةِ، والنِّعْمَةُ للجِنْسِ تُقال للقَليلِ والكثيرِ[4]. والأنْعامُ: جَمْعُ نَعَمٍ، لا واحدَ له من لفظِهِ، وهي: البَهائِم، وسُمِّيَت أَنْعامًا؛ لِكَثرَةِ نِعَمِ اللّهِ فيها على خَلقِهِ مِنَ النُّموِّ وعُمومِ الانتِفاعِ، وأَكثَرُ ما يُطلَقُ هذا الاسمُ على الإبِلِ، وَالنَّعَمُ مُختَصٌّ بالإبِلِ، وتسمِيتُهُ بذلك لكونِ الإبِلِ عندَهُم أَعظَمَ نِعْمةٍ، لكِنِ الأَنعامُ تُقال للإبِلِ والبقرِ والغنمِ، ولا يُقال لها أَنْعامٌ حتّى يكونَ في جُملتِها الإبلُ[5].

4) ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾: أصلُ الزَّعمِ: القَولُ مِن غيرِ صِحَّةٍ وَلا يَقينٍ[6]، والزَّعْمُ، والزُّعْمُ، والزِّعْمُ، ثَلاثُ لُغاتٍ: القَوْلُ. وقيلَ: الزَّعْمُ الظَّنُّ[7]. قالَ شُرَيح: لكلِّ شَيْءٍ كُنيةٌ، وكُنيةُ الكَذِبِ: زَعَمَ، والزَّعْمُ: ادِّعاءُ العِلمِ بالشَّيءِ؛ ولِهذا يتَعَدَّى إلى مفعولين، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التّغابن: 7][8]، والمرادُ بالزَّعمِ في الآيةِ: الاعتقادُ الفاسِدُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يخبرُ تعالى أنَّ المُشركينَ جَعَلوا للّهِ مِمّا خَلَقَ مِنَ الزُّروعِ والثِّمارِ والأنعامِ قِسْمًا وجُزءًا له تعالى، وجَعَلوا لشُرَكائِهم مع اللّهِ تعالى نصيبًا مِن ذلك، والحالُ أنَّ اللّهَ تعالى هو الَّذي ذَرَأَه للعبادِ، وأوجَدَه رِزقًا، وهؤلاءِ الشُّركاءُ لم يرزُقوهم، ولم يُوجِدوا لهم شيئًا مِن ذلك، فَإِنْ وَصَلَ شيءٌ مِمّا جَعَلوه لآلِهَتِهم إلى ما جَعَلوه للّهِ سبحانَه؛ رَدُّوه إلى مَحَلِّه مع

(1) ابن منظور، لسان العرب: (حرث).
(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (حرث).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (نعم).
(4) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (نعم).
(5) الثّعلبيّ، الكشف والبيان: 3/28.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (زعم).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (زعم).
(8) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 488.

نَـقْـضُ أوهـامِ الـمُـشـركـينَ، فيما جعلُوه مع الـلـه مُـنـاصَـفةً مِـن زُروعِـهِـم وأنعامِهم

نصيبِ أَوْثانِهم، فحَفِظوهُ واعتَنَوا به، وإنِ اختَلَطَ شيءٌ ممّا جَعَلوهُ للهِ تعالى بما جَعَلوهُ لآلِهَتِهم؛ تَرَكوه فيه ولم يَرُدُّوه إلى مَحَلِّه، ولم يُبالوا ويهتَمُّوا بذلك، ساءَ الحكمُ حكمُهم حيث صرفُوا ما جعَلُوه للهِ إلى الأوثانِ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بَلاغةُ الوصْلِ في الآيةِ الكريمةِ:

جمعٌ بينَ قُدرةِ اللهِ في الإهلاكِ، واستِحقاقِ الأقوامِ لذلك

لمّا بيّنَ اللّهُ تعالى قُبحَ المُنكِرين في إنكارِهم وطريقةِ إعراضِهم عنِ الرّسولِ والرّسالةِ، ذكرَ عَقيبَهُ أنواعًا مِن جَهالاتِهم وركاكةِ أقوالِهم؛ تنبيهًا على ضعفِ عقولِهم، وقلّةِ محصولِهم، وتَنفيرًا للعُقَلاءِ عنِ الالتفاتِ والإصغاءِ إلى كلماتِهم وأقوالِهم[2]، فوَصَلَ بينَ الخبرَين بقولِه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾؛ وذلك لبيانِ شَناعةِ ما يفعلونَ منَ الاستهانةِ برسالةِ الحقِّ والإيمانِ، فالوَصلُ بينَ خبرَين؛ الأوّل: بيَّنَ فيه قُدرتَهُ سبحانَه ومشيئتَهُ في إنشاءِ الأقوامِ واستخلافِهم، وما تضمَّنَ ذلك من تهديدٍ بالإهلاكِ والاستبدالِ للقومِ المُشركين، والثّاني: بيَّن فيه سببَ استحقاقِهم للإهلاكِ والاستبدالِ.

معنَى الجعْلِ في المَطْلَعِ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ﴾:

دلَّ الجَعلُ على تـجـاوُزِهـم، في ابتداعِهم شَرعًا جديدًا

وقولُهُ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ﴾، حقيقةُ معنى الجعلِ هو التَّصييرُ، والجعلُ هنا معناه الصَّرفُ والتَّقسيمُ، فقولُهُ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ﴾؛ أي: صَرَفُوا ووضَعوا للهِ، وعيَّنُوا له نَصيبًا؛ لأنّ في التّعيينِ تَصييرًا تَقديريًّا ونَقلًا[3]، ودلَّ الجعلُ كذلك على أنّهم مُتجَاوزون في تشريعِ ما لا يحقُّ لهم تشريعُهُ.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 9/573، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/344، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 275، والشّنقيطيّ، أضواء البيان: 2/387.
(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/157.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/94.

دَلالةُ الحرفِ (مِن)، في قوله تعالى: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾:

يَفترُونَ على اللهِ بزعْمِهم إعطاءَه بعضًا ممّا خلقَ وأبدعَ

وقوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾، فـ (من) التَّبعيضيَّة دليلٌ على قسمٍ ثالثٍ، وهو ما بَقِيَ لهم مِن غيرِ النَّصيبَينِ[1]: مِنَ الحَرثِ والأنعامِ، وهو نصيبُهُم (هم)؛ وذلك تنبيهٌ على فرطِ جَهالَتِهم، فإنّهم أشرَكُوا الخالِقَ في خلقِهِ جَمادًا، لا يَقدِرُ على شيءٍ، ثمّ رجَّحُوا المخلوقاتِ أو الشُّركاءَ عليه، بأنْ جَعَلُوا الزّاكِيَ لهم[2]. وجميعُ ما خَلَقَ اللّهُ في هذا الكونِ هو مُلكٌ للّهِ، فكانَ ما ادَّعَوْه مِنَ التّقسيمِ وتجزئةِ صدقاتِهِم؛ إذ جعَلُوا بعضًا منها لشُركائِهِم هي مِن دونِ اللّهِ من أكبرِ الكبائرِ.

إيثارُ لفْظِ ﴿ذَرَأَ﴾، مِنَ الآيةِ الكريمةِ:

الـذَّرْءُ الخَـلْقُ عـلى وجـهِ الاختـراعِ، فهو إيجادٌ وإبداعٌ

و﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿وَجَعَلُواْ﴾، و(مِن) تَبعيضيَّةٌ، فهو في معنى المَفعولِ[3]. و(مِن) مُتعلِّقَةٌ بجعل، و(ما) مَوصُولةٌ، وجملةُ ﴿ذَرَأَ﴾ صلتُهُ، والعائدُ محذوفٌ[4]، وقولُهُ سبحانَه: ﴿مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ذَرَأَ﴾، والمعنى: وجعَلُوا من بعضِ الّذي ذرأَ مِنَ الحرثِ والأنعامِ نصيبًا له سبحانَهُ، وهذا من عظيمِ ظلمِهِم وشركِهِم، وقال: ﴿ذَرَأَ﴾ لِمَا في هذه المُفردةِ من تميُّزٍ، فـ ﴿ذَرَأَ﴾ بمعنى: أنشأَ شيئًا وكثّرَهُ، فأُطْلِقَ على الإنماءِ؛ لأنّ إنشاءَ شيءٍ تكثيرٌ وإنماءٌ. قالَ الرّاغبُ: الذّرءُ، إظهارُ اللّهِ تعالى ما أبدعَهُ؛ يُقالُ: ذرأَ اللّهُ تعالى الخَلقَ؛ أي: أوجَدَ أشخاصَهم[5]، والذَّرءُ الخَلقُ على وجهِ الاختراعِ، وأصلُهُ الظُّهورُ، ومنه مِلْحٌ ذَرانيٌّ لِظُهورِ بَياضِهِ[6]. فهو المَخلوقُ مُتولِّدًا مِنَ الحَبِّ، وانفلاقِ النَّوَى[7].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/654.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/184.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/95.
(4) الآلوسّي، روح المعاني: 4/275.
(5) الرّاغب، المفردات: (ذرأ).
(6) الآلوسّي، روح المعاني: 4/275.
(7) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2686.

سِرُّ الإتيانِ بالموصولِ (ما):

ما ذرأَهُ اللهُ هو مُلكُهُ، بلا جعْلٍ مِنْ أحدٍ

وقولُهُ: ﴿مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾؛ بيانُ المقصودِ بـ (ما) الموصُولةِ، والإتيانُ بالموصُولِ الدّالِّ على غيرِ العاقلِ (الحَرث والأنعام)؛ لأجلِ دلالةِ صلتِهِ على تَسفيهِ آرائِهم؛ إذ مَلَّكُوا اللّهَ بَعضَ مِلكِهِ؛ لأنَّ ما ذرَأَهُ هو مِلكُهُ، وهو حَقيقٌ به بلا جَعْلٍ مِنهُم[1].

بَلاغةُ الإطنابِ في عِبارةِ ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾:

بيانُ شرائِعِهِم الـفـاسـدةِ، في نَتاجِ أموالِهِم

ولو استغنى النَّصُّ عن عبارةِ: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾؛ فكانَ القولُ: (وجعلوا للّه منَ الحرثِ والأنعامِ نصيبًا)، لَتَمَّ المعنى في نظرِ المُتلَقّي؛ ولكنّه أطنبَ هنا بإيرادِ العبارةِ: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ إيغالًا لتحقيقِ فوائدَ عدّةٍ منها؛ **الأوّل**: بيانُ فظاعةِ طريقتِهم في التّديُّنِ، فهم يُؤمِنونَ بوجودِ اللّهِ، لكنّهم يُشرِكونَ معه شُركاءَ. **والثّاني**: بيانُ عظيمِ ما ذرأَ اللّهُ منَ الحَرثِ والأنعامِ، وأنّ ما في أيدي النّاسِ هو بعضُ ما ذرأَ سبحانَهُ. **والثّالثُ**: تفظيعُ حالِهم ومآلِهم؛ إذ يَتجاهَلونَ أو يُنكِرونَ فضلَ اللّهِ عَليهم في الرّزقِ ممّا ذرأَ لهُم من تلك الأنعامِ والزّروعِ. **والرّابع**: أنّ اللّهَ تعالى هو مَن لديه القُدرةُ على أن يَخلُقَ الأَحياءَ منَ العَدَمِ، أو أنْ يَخلُقَ الحَيَّ من غيرِ الحيِّ، فهوَ الغنيُّ عن كلِّ المَوجُوداتِ بالضّرورةِ، فجاءَت كلمةُ: ﴿ذَرَأَ﴾ في مُناسبةٍ دقيقةٍ للسّياقِ، فاختيارُ فعلِ: (ذرأ) لدلالتِهِ على المَعنى المُرادِ؛ إذِ المقصودُ بيانُ شرائِعِهم الفاسدةِ في نتائجِ أموالِهم، ثمَّ بيانُ شرائعِهم في أصولِ أموالِهم في قولِهِ: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: 138].

دَلالةُ الإطنابِ بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ، في الآيةِ الكريمةِ.

أوْضـــحَ على سبيلِ التَّفصيلِ مـا قَـصـدَ بعدَ الإبـهـامِ، بذكْرِ ما قَسَموهُ للهِ افتراءً

وفي العبارةِ وجهُ إطنابٍ بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ، فبعدَ أن قالَ: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ من مخلوقاتِهِ فصَّلَ القولَ وأوضحَ ذلك بقولِهِ: ﴿مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾، فهذا هو ما كانَت عادة القومِ؛ أنْ يَجعلُوا من

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 8/95.

غَلّاتِهم وزُروعِهم وأثمارِهم وأنعامِهم جزءًا تُسَمِّيهِ للّهِ، وجُزءًا تُسَمِّيهِ لأصنامِهم.

وقَصَدَ هذا الوَجهَ مِنَ الإطنابِ؛ ليتمَكَّنَ في النّفسِ فَضْلَ تَمكُّنٍ، فإنَّ المعنى إذا أُلْقِيَ على سبيلِ الإجمالِ والإبهامِ تشوّقَت نفسُ السّامعِ إلى مَعرفتِهِ على سبيلِ التّفصيلِ والإيضاحِ.

بَلاغَةُ المَجازِ في لفظِ ﴿ٱلْحَرْثِ﴾:

الحرثُ ما يُحصَدُ من ثِمارِ الأرضِ، مِن إطلاقِ السَّببِ وإرادةِ المُسَبَّبِ

و﴿ٱلْحَرْثِ﴾ مُرادٌ بهِ الزَّرعُ والثّمارُ، وهو مِنَ المَجازِ، فالحَرثُ إلقاءُ البُذورِ في الأرضِ، وتَهَيُّؤُها للزَّرعِ، ويُسمَّى المَحروثُ حَرْثًا[1]، فهو في الأصلِ مِن إطلاقِ المَصدرِ على اسمِ المفعُولِ، ثُمَّ شَاعَ ذَلِكَ الإطلاقُ، حتّى صارَ الحَرثُ حَقيقةً عُرفِيَّةً في الجِنَانِ والمَزارعِ[2]، قال تعالى: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ﴾ [القلم: 22]، فالمُرادُ بالحَرثِ ما حصدَهُ المُزارِعُ من أرضِهِ، قالَ تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: 141]، والأنعامُ مِنَ الإبلِ والبقرِ والغنمِ يتقرَّبون بذبحِهَا. و"اللّهُ ﷻ هو الّذي ذرأَ النّباتَ، وذرأَ الثّمارَ، وعبّرَ عنهُ تعالى بـ ﴿ٱلْحَرْثِ﴾، وهو نَبتُ الأرضِ لإنتاجِ الزّرعِ، وهو سَبَبٌ عاديٌّ لإخراجِ الزّرعِ مِنَ الأرضِ، فأُطْلِقَ السَّبَبُ وأُريدَ المُسَبَّبُ، فأُطْلِقَ ﴿ٱلْحَرْثِ﴾ على كُلِّ ما أخرجَتِ الأرضُ من زروعٍ وثمارٍ"[3].

إيثارُ لفْظِ ﴿نَصِيبًا﴾ في الآيةِ الكريمةِ:

(النَّصيبُ) يَنسَجِمُ مع الشِّركِ والذّبحِ لغيرِ اللهِ، غيرَ مُحَدَّدٍ لِيخضعَ لأهوائِهِم

قولُهُ: ﴿نَصِيبًا﴾؛ والنَّصيبُ: الحَظُّ والقِسْمُ[4]. ونَصبُ الشَّيءِ: وَضعُهُ وَضعًا نَاتِئًا كنصبِ الرُّمحِ، والبِنَاءِ والحَجَرِ، والنَّصيبُ: الحجارةُ تُنصَبُ على الشَّيءِ، وكان للعَرَبِ حِجارةٌ تعبدُهَا وتَذبَحُ

(1) الرّاغب، المفردات: (حرث).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/95.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2686.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/654.

عَليها، قال تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: 3][1]، فاختارَ النَّصيبَ بيانًا لِما هُم فيهِ منَ الضَّلالِ والشِّركِ، والتَّقديرُ: وجعلُوا للّهِ نصيبًا ولِغيرِهِ نصيبًا آخَرَ، وفُهِمَ منَ السّياقِ أنَّ النَّصيبَ الآخرَ لآلهتِهِم، وقَد أفصحَ عنهُ في التَّفريعِ بقولِهِ: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾[2]. والتّعبيرُ بقولِهِم: ﴿نَصِيبًا﴾، وهوَ قَدْرٌ يُعَيِّنُونَهُ بأنفسِهِم، وعلى حَسبِ ما تَهوى أنفسُهُم، ولم يعرِّفُوهُ ليتصرّفوا فيهِ بمَا يشاؤون؛ فذَكروه مَجْهُولًا، واللّهُ تعالى هو المَالِكُ لكلِّ شيءٍ، فالأصلُ أن يكونَ هذا النّصيبُ المُخَصَّصُ للّهِ - بزعمِهِم - كُلُّه للّهِ تعالى، ويُعطَى بحكمِ اللّهِ لا بحُكمِ الهوى، كلُّ ذي حقٍّ حقَّهُ، فهو مُقَسِّمُ الأرزاقِ، وهوَ الخالقُ لكلِّ شيءٍ[3].

دَلالةُ التّقديمِ والتّأخيرِ في الآيةِ الكريمةِ:

وقولُهُ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ فيه تقديمٌ وتأخيرٌ؛ إذ قدَّمَ قولَهُ: ﴿مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾، وأخّرَ ﴿نَصِيبًا﴾ اهتمامًا بعظيمِ خلقِهِ سُبحانَهُ، وتفظيعًا لأفعالِهِم، وإنكارًا؛ فكيفَ يَفعلونَ ذلك الفِعلَ؟!

تَفْظيعُ أفعالِ المُشركينَ والإنكارُ عليهم

بَلاغةُ الحذفِ بأمَارةِ التّقسيم، في الآيةِ:

وقولُهُ: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ فيه حذفٌ، دلَّ عليه التَّقسيمُ؛ والمعنى: جعَلُوا للّهِ نصيبًا، وجعَلُوا لشركائِهِم نصيبًا، يدُلُّ على هذا المعنى قولُهُ تعالى: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾[4]، فدلَّ بالإشارةِ إلى النَّصيبين على نصيبِ الشُّركاءِ المَحذوفِ، إذ ذَكَرَه إيجازًا في الجُملةِ الأولى، وهذا مُقتَضَى اللّفِّ والنّشرِ الّذي سيأتي بيانه.

يَقْسِمون لله ممّا خَلقَ حظًّا ونصيبًا، جُرأةً وتطاوُلًا عليه

(1) الرّاغب، المفردات: (نصب).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/95.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2686.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/654.

تَوجيهُ توكيدِ الجَعْلِ، في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَالُواْ﴾:

لفظ ﴿فَقَالُواْ﴾ في قولِه: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ تأكيدٌ للفعلِ الّذي هو الجعلُ بالقولِ؛ ليَتطابقَ الفعلُ ويَتظافرَ بالقولِ، ثمّ إنَّهُم أخلَفُوا ذَلِكَ[1]، فحكايةُ قولِهم: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ﴾ الّذي جعلُوهُ تَفصيلًا لجعلِهِم المَزعوم، يَتعارَضُ مع ما ينبغي أن يكونَ خَالِصًا للّه؛ فهُم مُتناقِضون بهذا القُربانِ للّه؛ إذ يتقرَّبونَ به إليه سُبحانَه، وهُم يُشركونَ معهُ آلهةً أخرى.

التّناقضُ في التّقرُّبِ بنصيبٍ منَ القُربانِ إلى اللهِ، وإشراكِ آلهةٍ أُخرى معه

عِلَّةُ التّعبيرِ باسْمَيِ الإشارةِ في الآيةِ الكريمةِ:

والإشارتان إلى النَّصيبِ المُعَيَّنِ للّهِ، والنَّصيبِ المُعَيَّنِ للشّركاءِ، واسما الإشارةِ مُشَارٌ بِكُلِّ واحدٍ منهما إلى أحدِ النَّصيبَينِ على الإجمالِ؛ إذ لا غرضَ في المَقامِ في تَعيينِ ما جعلُوه للّهِ وما جعلُوهُ لشركائِهم[2]، فليسَ المقصودُ منَ الآيةِ إطلاقَ مُعاتبةِ المُشركينَ على سوءِ التَّقسيمِ، أو بيانَ أنَّه تعالى كان أولى أنْ يُجعَلَ لَه الأحْسَن والأجود؛ بل المقصودُ هو التَّعجيبُ من حالِ هؤلاء، وممّا يفعلونَهُ ومن أساليبِهم في التَّفكيرِ والاعتقادِ والتَّصرُّفِ؛ لأنَّهم على سبيلِ الافتراضِ لو عكسُوا الأمرَ، فأصبحَ القولُ: فما كانَ للّهِ لا يصلُ إلى شركائِهم، وما كانَ لشركائِهم فإنَّه يصلُ إلى اللّهِ، لَمَا نفعَهُم ذلك؛ لأنّ ما يفعلونَهُ شركٌ مَحضٌ.

التّعجيبُ مِن حالِ هؤلاء وأساليبِهم في الاعتقادِ والتَّصرُّفِ

نُكتةُ إظهارِ لفظِ الجلالةِ ﴿هَٰذَا لِلَّهِ﴾:

قالوا: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ﴾ بدلَ قولِهم: (هذا له)؛ فإظهارُ لفظِ الجلالةِ إصرارٌ منهم على أنّه دينٌ يُمارِسونَ شعائرَهُ، وأنّهم يُؤمنونَ بما يَفعلون؛ إذ إنَّ ذكرَ اللّهِ تعالى وتَكرارَهُ وإظهارَهُ في مَوضعِ إضمارٍ لا يكونُ إلّا اعتناءً منهم بعظيمِ شأنِهِ سبحانَهُ، لكنّهم أوردُوا ذكرَ اللّهِ

يُؤمِنونَ باللهِ ربًّا، ثمّ يَجعَلُونَ له شُركاءَ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 4/655.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/95.

تعالى في مَوضِعِ إشراكٍ؛ ليكونَ ما يَفعلونَ دِينًا منهم، وتصديقًا بما تُلبِسُ عليهم شياطينُهُم.

معنَى الباءِ في قولِهِ تعالى: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾:

مَحلُّ زعْمِهِم الباطِلِ، ما اقتضَتهُ القِسمَةُ بينَ اللهِ وبينَ الآلهةِ

الباءُ الدّاخلةُ على ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ إمّا بمعنى: مِنْ؛ أي: قالُوا ذلكَ بألسنتِهِم، وأعلَنُوا بهِ قولًا ناشِئًا عنِ الزَّعمِ؛ أي: الاعتقادِ البَاطلِ، وهو ممّا زيّنَت لهم شياطينُهُم منَ الوَسوسةِ والإيحاءِ زُخرُفًا منَ القولِ غُرورًا، وإمّا تكونُ سببيَّةً؛ أي: قالُوا ذلك بسببِ أنَّهم زعمُوا. ومَحَلُّ الزَّعمِ هو ما اقتضَتهُ القِسمَةُ بينَ اللهِ وبينَ الآلهةِ، وإلّا فإنَّ القَولَ بأنّه مِلْكٌ للّه قَولٌ حَقٌّ، لكنَّهم لمّا قالُوهُ على مَعنى تَعيينِ حَقِّ اللّهِ في ذلكَ النَّصيبِ دُونَ نَصيبٍ آخَرَ، كانَ قَولُهم زَعمًا باطِلًا[1].

دَلالةُ الزَّعمِ، وعلّةُ إيثارِهِ، في قوله تعالى: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾:

التَّعجيبُ من حُكمِهِم الباطِلِ، وتقسِيمِهِم الفاسدِ المزعومِ

والزّعمُ: الاعتقادُ الفاسدُ، فجاءَ اللَّفظُ مُواليًا لبعضِ مَقُولِ القَولِ؛ ليكونَ مُتَّصِلًا بما جعلُوه للّهِ، فيُرَتَّبُ التّعجيبُ مِن حكمِهِم؛ بأنّ ما كانَ للّهِ يصلُ إلى شركائِهِم؛ أي: ما اكتَفَوا بزعمِهِم الباطلِ حتّى نكَلوا عنه، وأشركوا شُركاءَهُم فِيما جَعلُوهُ للّهِ بزعمِهِم[2]. ويدُلُّ لفظُ الزّعمِ - بما يحملُهُ من معنى الكذبِ أو الظّنِّ الّذي لا دليلَ عليه - أنّ ذلك التّقسيمَ فاسدٌ في ذاتِهِ؛ لأنّهم لا يملكونَ تقسيمَ الأرزاقِ، بل الّذي يملِكُها هو اللّهُ تعالى؛ لأنّه هو بارئُها[3].

دَلالة لفْظِ ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ على جُملة منَ المَعاني المُعجميّةِ المُهمّةِ:

حقَّقَ لفظُ (بزعمهم) انْسجامًا في التّركيبِ، وائتِلافًا مع النّظْمِ والسّياقِ

وَرَد في المَعاجم أنّ لكلمة ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ مَنظومَةً منَ المَعاني المُعجميّةِ، منها: الكَذِبُ، الشَّكُّ، الطَمَعُ، وزَعامَةُ المالِ، والزَّعومُ منَ الجَزورِ. ومعنى ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾؛ أي: بكذبِهِم، واضحٌ في الآيةِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/96.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/96.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2686.

الكريمةِ، وتتابعُ المعاني الغزيرةِ لهذه الكلمةِ، كمعنى: بشكٍّ منهم؛ فهم شاكُّونَ بما كانَ للّه؛ هل هو كما قالُوا؟ أم أنّه سينقصُ ويُحوَّلُ جزءٌ منه إلى شركائِهم كلّما اقترحَت عليهم شياطينُهُم وأهواؤُهُم؟! وكمعنى: بطمعِهِم؛ فهُم يقولونَ هذا للّه بزعمِهِم؛ أي: أنّهم طامعونَ فيه، يُريدُونَ إنقاصَهُ لصالحِ ما لأنفُسِهِم أو لشركائِهِم. وكذلكَ المعاني الأخرى أوحَت تلك المناسبةَ للفظِ (الزّعم) دونَ (الكذب)، وانسجامها مع عباراتِ النَّصِّ ومعانيه، فارتبطَت بكذبِهِم، وارتيابِهِم، وبالأنعامِ، والأموالِ، الّتي هي بمجموعِها مدارُ القضيَّةِ الّتي تناولَتها الآيةُ، ولا تُحقِّقُ كلمةٌ مثلَ ما حقَّقَتْ كلمَةُ ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ من ارتباطاتِ انسجامِ المعاني وبناءِ النَّظمِ، وهذا منَ الإعجازِ القرآنيِّ في اختيارِ الألفاظِ وائتلافِها مع سياقِها ونَظمِها.

سِرُّ التّعبيرِ عنِ الزّعمِ بالمصدرِ، وإضافتِهِ:

يُؤتَى بالمصدرِ الصَّريحِ لإفادةِ القَطْعِ بحصولِ الفعلِ، وإرادةِ الحَدَثِ وحدَهُ، دونَ إرادةِ صاحبِهِ، أو إرادةِ زمنِهِ، فلا يَنشغلُ السَّامعُ بغيرِهِ، ولفظُ الزَّعمِ في قوله: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ يَحملُ دلالاتٍ يجمَعُها (الاعتقادُ الفاسدُ)؛ فحَرِيٌّ بأن يُعتنَى به، ويُركّزَ عليه دونَ مُتعلِّقِهِ من تَفَاصيلَ. وإضافتُهُ إلى ضميرِهِم يُنبِئُ بتحقيرِ هذا الفعلِ منهم، وتقليلِ أثرِهِ، وتهوينِ شأنِهِ حكمًا مُخترعًا يدُلُّ على سَفاهةِ عقولِهِم، وبُطلانِ مُعتَقدِهِم.

فسادُ اعتقادِهِم، دليلُ سَفاهةِ عُقولِهِم، وحَقارةِ هذا الفعلِ منهُم

نُكتةُ مَجيءِ لفظِ الزَّعمِ إثرَ قولِهِم: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ﴾، دونَ قولِهِم: ﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾:

فقال تعالى: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ فقولُه: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ إطنابٌ؛ ولو حُذِفَتْ لَفُهِمَ المعنى دونَ إشكالٍ، لكنّه ذكرَ ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ إيغالًا لفائدةِ التَّنبيهِ على أنَّ ذلك ممّا اخترعُوه وتخرَّصُوه، وما أوحَتهُ إليهم شياطينُهُم أن يفعَلُوهُ، ولم يأمرْهُم اللّهُ

التَّنبيهُ على أنَّ زَعْمَ التّقسيمِ، مُخترَعٌ مُتخرَّصٌ، من غيرِ مُستنَدٍ

بهِ، فما ذرأَ اللّهُ منَ الحَرثِ والأنعامِ كلُّه للّهِ سُبحانَهُ، ولا يخرُجُ عن مُلْكِهِ شيءٌ، ولذا أسقطَ الزَّعْمَ من قولِه: ﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾؛ أي: وليسَ لهم سَنَدٌ في هذهِ القِسمَةِ إلّا أهواؤُهُم، وادّعاؤُهُم الباطلُ، وسفهُ عقولِهم[1].

إيثارُ لفْظِ (الشُّركاءِ)، لشُيوعِه كالعلْمِ بالغلَبَةِ:

وقولُهُ: ﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾؛ والشُّركاءُ هنا جَمعُ شَريكٍ؛ أي: شركاءُ للّهِ سُبحانَه في الإلهيّةِ، أو في القِسمَةِ الّتي زعمُوها افتراءً، ولمّا شاعَ ذلك عندَهُم صارَ كَالعَلَمِ بالغَلَبةِ، فلذلكَ استَغنى عنِ الإضافةِ إلى ما فِيهِ المعنى المُشْتَقُّ منهُ، وهو الشَّركَةُ، ثمّ لأجلِ غَلَبَتِهِ في هَذا المعنى صارَ بمَنزِلةِ اللَّقبِ، فأضافوا الشُّركاءَ إلى أنفسِهم، فقالُوا: ﴿لِشُرَكَآئِنَا﴾؛ أي: للشُّركاءِ الّذين يُعرَفُونَ بنا[2]. وحيث أنّهُم لا يَقبلونَ أن يقولوا (لأوثانِنا أو أصنامِنا)، واللّهُ تعالى لا يقبلُ أن يُقالَ عنهم (آلهةٌ)، فعبَّرَ عنهم بقولِهِ: ﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾؛ أي: للشّركاءِ الّذين قلْنا: إنّهم شركاءُ للّهِ تعالى[3].

جَعْلُهم شُركاءَ في أموالِهم وحَرْثِهم وأنعامِهم، انحرافٌ عنِ الصِّراطِ

دَلالةُ الإضَافةِ في قوله تعالى: ﴿لِشُرَكَآئِنَا﴾:

وشركاؤُهُم هُم آلهتُهُم، والإضافةُ فيها للتّخصيصِ؛ أي: الشُّركاءُ الّذين أشرَكوا بينَهم وبينَ اللّهِ في القُرْبَةِ، وسُمُّوا شركاءَ لأنّهم أنزَلُوهُم مَنازِلَ الشُّركاءِ في أموالِهم؛ فتكُونُ الإضَافَةُ إمّا إلى الفاعلِ؛ فالتّقديرُ: وهذا لأصنامِنا الّتي تُشرِكُنا في أموالِنا، وإمّا إلى المفعولِ؛ فالتّقديرُ: لأصنامِنا الّتي شَرَكناها في أموالِنا، أو سَمَّوهُم شُركاءَ على مُعتَقَدِهم فِيهِم أنّهم يُساهِمونَهم في الخَيرِ والشّرِّ[4]. وضميرُ المُتكلّمِ (نا) فيه إشارةٌ لكثرةِ الشّركاءِ، وتقسيمِهم عليهم،

التّخصيصُ لمُساهمتِهم في الخيرِ والشّرِّ، وتعيينِ شركاءَ يُقسَمُ لهم

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/279.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/96.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2687.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/655.

وقربِهم منهم، فكلُّ واحدٍ منهم له شركاءُ منَ الأصنامِ أو مِن سَدَنَتِهَا، ولكلٍّ منهم شركاءُ يُقَسَمُ لهم.

بيانُ الحذْفِ في ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ﴾:

ثمّ أجملَ بقولِه: ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ إذِ المعنى: فما كانوا قد قسَّمُوهُ لشركائِهم منَ الزّروعِ والثِّمارِ والأنعامِ، ومن صورِ ذلك التَّحَيّزِ إلى شركائِهم: كانوا إذا جمعُوا الزَّرعَ فهبَّتِ الرّيحُ فحملَت ممّا قَسمُوهُ للّه إلى الّذي قَسمُوه لشركائِهم أقرّوه، وقالوا: إنّ اللّهَ غنيٌّ عنه، وإذا حملَت ممّا قَسمُوه لشركائِهم إلى الّذي قَسمُوه للّهِ ردُّوه، وإذا هَلكَ ما لأصنامِهم بقَحْطٍ أخذُوا بدلَهُ ممّا للّه، ولا يفعلونَ ذلك فيما للّه، فكانُوا مع ما اقترحُوه منَ القِسمةِ المَزعومةِ غيرَ صادقينَ في التّقسيمِ، فجمَعُوا بينَ الشّركِ والكذبِ.

إضافةً إلى زعمِهم، فقد جمعُوا في قسمتِهم بينَ الشّركِ والكذبِ

وَجْهُ تَعديةِ ﴿يَصِلُ﴾ إلى اسمِ الجَلالةِ، وإلى اسمِ شُركائِهم:

وقولُهُ: ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۖ﴾؛ عُدِّيَ ﴿يَصِلُ﴾ إلى اسمِ الجلالةِ، وإلى اسمِ شركائِهم، والمُرادُ لا يَصِلُ إلى النَّصيبِ المَجعُولِ للّه، أو إلى شركائِهم؛ لأنّهم لمّا جعلُوا نصيبًا للّه ونصيبًا لشركائِهم، فقدِ استشعَرُوا ذلك النّصيبَ مَحُوزًا لِمَن جُعِلَ إليه، وفي حرزِه فكأنَّه وصلَ إلى ذاتِه، وقولُهُ: ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ﴾؛ مبالغةٌ في صَرفِهِ مِن أنْ يُعطَى للّه؛ لأنّه إذا كانَ لا يَصِلُ فهو لا يُترَكُ إذا وصَلَ بالأولى[1]؛ أي: لا يقعُ مَوقِعَ ما يُصرَفُ في وُجوهِ البرِّ مِنَ الصَّدَقَةِ على المَساكينِ وزُوّارِ بيتِ اللّهِ ونَحوِها، ولَو فعلُوا ذلكَ لم ينفعْ؛ لأنّهُم أشرَكُوا، أو لا يَصِلُ البَتَّةَ إلى تلك الوُجوهِ المَقصودِ بها التَّقَرُّبُ إلى اللّه[2]، وكانوا يَصرِفُونَ ما جعلُوا للّهِ إلى الضّيفانِ والمساكينِ، فذلك معنى قوله: ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ﴾.

لمّا جعلُوا الأنصبةَ، فقدِ استشعروها مَحوزَةً، لمَن جُعِلَتْ إليه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/97.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/655.

بَلاغةُ اللّفِّ والنّشْرِ في الآيةِ الكريمةِ:

مُوافقةُ السّياقِ لمساحةِ التّناقُضِ بينَ أقوالِ المُشركينَ وأفعالِهم

تَضَمَّنَتِ الآيةُ الكريمةُ لفّين ونشرين مُتداخِلين؛ فجاءَ اللَّفُّ الأوّلُ من قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾، وفي الآيةِ حذفَ جملةَ: (وجعلوا لشركائهم نصيبًا)، وهذا تمامُ اللّفِّ الأوّلِ، أمّا نشرُهُ فقولُهُ تعالى: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ﴾، فذكرَ ما للّهِ تعالى، ثمّ ذكرَ ما لشركائِهم على ترتيبِ اللّفِّ.

وجاءَ اللّفُّ الثّاني في قولِهِ: ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾، والنّشرُ في قولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۚ﴾، فجاءَ النّشرُ على عكسِ اللّفِّ، وأوردَ النّشرين بطريقتين مُختلِفَتَيْنِ مُتعاكِستين، فالأوّلُ مُوافِقٌ لترتيبِ اللّفِّ، والثّاني مُعاكِسٌ له؛ فأفادَ ذلك مُوافقةَ السّياقِ وبيانَ مساحةِ التّناقضِ والانعكاسِ بينَ أقوالِهم وأفعالِهم.

بَلاغةُ الالتفاتِ بينَ عُنْصرَيِ اللّفِّ والنّشْرِ في الآيةِ الكريمةِ:

اختلافُ الأفعالِ في قِسمتِهم، فشرَعُوا لأنفسِهم، وأباحُوا ما لا يجوزُ

وما بينَ ﴿لِشُرَكَآئِنَاۖ﴾ في النّشرِ الأوّلِ و﴿لِشُرَكَآئِهِمۡ﴾ في اللّفِّ الثّاني التفاتٌ؛ إذِ التفتَ منَ المُتَكلِّمِ إلى الغائبِ، فقد كانَ حضورُهُم مَوضِعَ قولِهم، ولكنّهم غابُوا مَوضِعَ الفعلِ والعملِ، وجاءَ الضّميرُ ضميرَ غيبةٍ، وهذا مُنسَجِمٌ تمامًا في أنّهم أهلُ أقوالٍ لا أفعالٍ. ونلحظُ كذلكَ اختفاءَ الضّميرِ؛ لا حاضرًا ولا غائبًا، في قولِهِ: ﴿يَصِلُ﴾، فقال: ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۚ﴾؛ وفي ذلك مَلْمَحٌ إلى اختلافِ تلك الأفعالِ بينَهُم، فكأنّها قد صارَت مُباحاتٍ لهم جميعًا، فيَحمِلُ مَن يشاءُ ما كانَ للّه فيضعه مع ما كانَ للشّركاءِ، ويَمنعُ ما كانَ للشّركاءِ من أن يَصِلَ إلى اللّهِ.

بَلاغةُ الاستئنافِ في جُملةِ الفاصلةِ:

التّعميمُ في ذمِّ مُجتمعاتِ الكُفرِ وشَرائعِها وأحكامِها

وجملةُ: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ استئنافٌ لإنشاءِ ذَمِّ شرائعِهم؛ لفائدةِ التّعميمِ؛ فجَعَلَ العبارةَ كالمَثَلِ السّائرِ على ألسنةِ المُؤمنينَ، وفائدةُ هذا الاستئنافِ هو ذمُّ شرائعِ كلِّ مُجتمَعٍ من مُجتمَعاتِ

الكفرِ، عندما تُسَوِّلُ لهم أنفسُهُم تشريعَ غيرِ ما أنزلَ اللّهُ، وأن يَحكمُوا بها.

عِلّةُ إيثارِ ﴿سَآءَ﴾ على (بئسَ):

الإساءةُ لأنفسِهم بما اقترفُوهُ، وتَركُ التّشفِّي بهم للإشفاقِ عليهم

و﴿سَآءَ﴾ هنا بمعنى: بئسَ، و﴿مَا﴾ هي فاعلُ ﴿سَآءَ﴾، وهي مَوصُولةٌ، وصلتُهَا ﴿يَحۡكُمُونَ﴾، وناسبَ ذكرُ ﴿سَآءَ﴾ هنا؛ لأنَّ فيها معنى الإساءةِ إلى أنفسِهم بما اقترفوه وشرّعوا لأنفسِهم منَ الدّين؛ قال الرّاغبُ: يُقالُ سَاءَني كذا وسُؤتَني بكذا، قالَ تعالى: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: 27]، وقالَ تعالى: ﴿لِيَسُٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الإسراء: 7]، بينما (بئسَ) فيها معنى التّشفّي، كما في قولِهِ تعالى: ﴿جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا فَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ٥٦﴾ [سورة ص: 56]، ولو قالَ: (بئسَ ما يحكمون) لأصابَهُم ذلك، فلم يأتِ بـ (بئس)؛ لأنّ مَقامَ القطعةِ القرآنيّةِ مَقامُ رحمةٍ وإشفاقٍ عليهم، وتركٍ للخَشنِ منَ القَولِ، وحُسن خُلقٍ وتأدُّبٍ.

وَجْهُ حذْفِ المَخصوصِ بالذّمِّ:

مناسبةُ السّياقِ للمَحذوفِ مِن حُكمِهم وجَعْلِهم

وحُذِفَ العائدُ المَنصوبُ، وحُذِفَ المخصوصُ بالذّمِّ لدلالة: ﴿وَجَعَلُواْ﴾[1] عليه؛ أي: (ساءَ ما يحكمونَ جَعلُهم)، فحَذَفَ (جعلهم) إيجازًا، فناسبَ سياقَ الآيةِ حذفُ الإساءةِ وإخفاؤُها من حكمِهم وجعلِهم.

دَلالةُ (ما) الموصولةِ في جُملةِ الفاصلةِ:

الإشارةُ إلى إبهامِ رأيِهم وحُكمِهم؛ استهانةً وتحقيرًا لهم

عبّرَ بالاسمِ الموصولِ الدّالِّ على غيرِ العاقلِ؛ لبيانِ إبهامِ رأيِهم، وبُطلانِ حُكمِهم؛ استهانةً بهم، واستصغارًا لهم، وتحقيرًا لشأنِهم.

نُكتةُ إطْلاقِ الحُكمِ على فعْلِهم:

في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ سمّاه حُكمًا تَهَكُّمًا؛ لأنّهم نَصَبوا أنفُسَهُم لِتَعيينِ الحقوقِ، فَفَصَلُوا بحُكمِهم حقَّ اللّهِ مِن حقِّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/97.

نَصّبُوا أنفسَهم لإيفاءِ الحُقوقِ، ولـيـسُـوا أهـلًا للحُكمِ

الأصنامِ، ثمّ أباحُوا أن تَأخُذَ الأصنامُ حَقَّ اللّهِ، ولا يَأخُذَ اللّهُ حقَّ الأصنامِ، فكانَ حُكمًا بَاطلًا، كقوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: 50].

بَلاغةُ التَّذْييلِ في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

الإسَـــــاءاتُ الـمُـتـعـدِّدَةُ، سَببُ تحقيرِهِم، وتجاهُلِ كلامِهِم

وجملةُ: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ تذييلٌ؛ فقد لخّصَت ما ذكرَتهُ الآيةُ ممّا استحقُّوهُ مِنَ التّهكُّمِ والتّفظيعِ، ولإساءةِ هؤلاء المُشركين وجوهٌ، منها: أنّهم رجّحُوا جانبَ الأصنامِ في الرّعايةِ والحِفظِ على جانبِ اللّهِ تعالى، وهذا سَفَهٌ، وأنّهم جَعَلُوا بعضَ النّصيبِ للّهِ، وجَعَلُوا بعضَهُ لغيرِهِ معَ أنّهُ تَعالى الخالقُ للجميعِ، وهَذا أيضًا سَفَهٌ ثانٍ، وأنّ ذلك الحُكمَ حُكمٌ أحدَثُوهُ من قِبَلِ أنفسِهِم، ولم يَشهَدْ بصِحّتِهِ عَقلٌ ولا شَرعٌ، فَكانَ أيضًا سَفَهًا ثالثًا، وأنّه لو حَسُنَ إفرازُ نَصيبِ الأصنامِ لَحَسُنَ إفرازُ النَّصيبِ لِكُلِّ حَجَرٍ ومَدَرٍ، وأنّه لا تأثيرَ للأصنامِ في حصولِ الحَرثِ والأنعامِ، ولا قُدرةَ لها أيضًا على الانتفاعِ بذلكَ النَّصيبِ، فَكانَ إفرازُ النَّصيبِ لها عَبَثًا، فَثَبَتَ بهذهِ الإساءاتِ المُتعدِّدةِ أنّهم ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾، والمقصودُ من حكايةِ أمثالِ هذهِ المَذاهبِ الفاسدةِ؛ أن يَعرِفَ النّاسُ قِلَّةَ عُقُولِ القائلينَ بهذهِ المَذاهبِ، وأن يَصيرَ ذلكَ سَببًا لتحقيرِهِم في أعينِ العُقلاءِ، وأن لا يَلتَفِتَ إلى كلامهم أحدٌ البَتّةَ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(ذرَأَ)، (بَرَأَ)، (خَلَقَ)، و(أنشأَ)، و(بثَّ)، و(أنْمى):

الذَّرءُ: أصلُهُ الإظهارُ؛ وَمعنى ذرأَ اللّهُ الخلقَ: أظهرَهُم بالإيجادِ بعدَ العَدَمِ، وَمِنه قِيل للبياض الذّارّة؛ لظُهورِهِ وشهرتِهِ، وملحٌ ذَرّاني لبياضِهِ، والذَّرْو - بلا همزٍ - التَّفرقَةُ بَين الشَّيئَينِ[2].

الذَّرْءُ هو الإظهارُ بعدَ العَدَمِ، ولكلِّ مُفردةٍ معها معنى يُميّزُها

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/158.
(2) العسكريّ، الفُروق اللّغويّة، ص: 138.

والبَرْءُ: هوَ تمييزُ صورِ الخَلقِ، وَقولُهم: برأَ اللّهُ الخَلقَ؛ أَي: ميّزَ صورَهُم، وَأَصلُهُ القَطْعُ، وَمِنْهُ البَراءَةُ، وَهي قَطعُ العَلَقَةِ، وبَرِئْتَ منَ المَرَضِ كَأَنَّهُ انقَطَعَت أَسبابُهُ عَنكَ، وبَرِئْتَ مِنَ الدَّينِ، وبَرَأَ اللَّحمَ من العظمِ قَطَعَهُ، وتَبَرَّأَ منَ الرّجلِ إِذا انْقَطَعَت عصمتُهُ مِنْهُ[1]. والخَلقُ في اللّغةِ: التّقديرُ وإيجادُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، وخَلقَ الثّوبُ وأَخْلَقَ لم يبقَ منهُ إلّا تقديره، واخلولقَ السّحَابُ استوى، وإنّه لخليقٌ بِكَذا؛ أَي: شبيهٌ به، كأنّ ذلك مُقدَّرٌ فيه[2]. ويُستعمَلُ في إبداعِ الشّيءِ من غيرِ أصلٍ ولا احتذاءٍ، قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [السّجدة: 4]، ويُستعمَلُ في إيجادِ الشّيءِ مِنَ الشّيءِ، نحو: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [النّساء: 1]، ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ﴾ [النّحل: 4]، ﴿خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ﴾ [المؤمنون: 12]، ﴿وَخَلَقَ ٱلۡجَآنَّ مِن مَّارِجٖ﴾ [الرّحمن: 15]، وليسَ الخَلْقُ الّذي هو الإبداعُ إلّا للّهِ تعالى، ولهذا قالَ في الفصلِ بينَهُ تعالى وبينَ غيرِهِ: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: 17][3].

والإنشاءُ: النَّشْءُ والنَّشْأَةُ: إحداثُ الشَّيءِ وتربيتُهُ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الواقعة: 62]. يُقالُ: نَشَأَ فلانٌ، والنّاشِئُ يُرادُ به الشّابُّ، ونَشَأَ السَّحابُ لحدوثِهِ في الهواءِ، وتربيتِهِ شيئًا فشيئًا. قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرّعد: 12]، والإنْشاءُ: إيجادُ الشَّيءِ وتربيتُهُ، وأكثرُ ما يُقالُ ذلك في الحَيَوانِ. قال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمۡ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الملك: 23]، وقال: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النّجم: 32]، وقال: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِمۡ قَرۡنًا ءَاخَرِينَ﴾ [المؤمنون: 31]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ ۝٧١ ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: 71 - 72]؛ فَلِتشبيهِ إيجادِ النّارِ المُستخرَجةِ بإيجادِ الإنسانِ[4] شبّه إنشاءَ حياةِ الشّجرِ بإنشاءِ حياةِ الإنسانِ.

والبَثُّ؛هو إيجادُ ما لم يكنْ مَوجودًا وتنويعُهُ وتوزيعُهُ، وأصلُ البَثِّ: التّفريقُ وإثارةُ الشّيءِ كبثِّ الرّيحِ التّرابَ، وبثُّ النّفسِ ما انطوَت عليهِ منَ الغمِّ والسّرِّ، يُقالُ: بَثَثْتُهُ فانْبَثَّ، ومنه قولُهُ ﷻ: ﴿فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا﴾ [الواقعة: 6]، وقولُهُ ﷻ: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾ [البقرة: 164] إشارةٌ إلى إيجادِهِ تعالى ما لم يكنْ مَوجودًا وإظهارِهِ إيّاه. وقولُهُ ﷻ: ﴿كَٱلۡفَرَاشِ

(1) العسكريّ، الفُروق اللّغويّة، ص: 138.
(2) العسكريّ، الفُروق اللّغويّة، ص: 224.
(3) الرّاغب، المفردات: (خلق).
(4) الرّاغب، المفردات: (نشأ).

﴿ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: 4]؛ أي: المُهَيَّجِ بعدَ ركونِهِ وخفائِهِ[1]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النّساء: 1].

واختِيرَ لفظُ ﴿ذَرَأَ﴾ في الآيةِ الكريمةِ؛ لأنّه يَحملُ دلالةَ إنشاءِ الشّيءِ وتكثيرِهِ، ولذلكَ أُطلِقَ على الإنماءِ؛ لأنَّ إنشاءَ شيءٍ تكثيرٌ وإنماءٌ، وإظهارُ ما أبدعَهُ اللّهُ تعالى؛ وأوجدَهُ[2]، وإظهارُ الشّيءِ الّذي أنشأَهُ اللّهُ تعالى وكثّرَهُ في مَعرِضِ النّعمِ الّتي جُحِدَتْ أشدُّ تعريضًا بمَن أساءَ الحُكمَ؛ سفاهةً، وافتقادَ حِلْمٍ.

(1) الرّاغب، المفردات: (بثّ).
(2) الرّاغب، المفردات: (ذرأ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»